

عليه السلام الثابت الحق بنفسها والستير عن الحار
مثل ان يقول علة حرمة الربا اما الطم أو الجمل
أو القوت . فان قيل لا علة لها أو العلة غيرها
فلنا قد بينا ان الغالب على الأحكام تعليلها
والأصل عدم غيرها . الشا من الطرد وهو أن
يثبت معه الحكم بما عدا المتنازع فيه فيثبت فيه
الحاق الفرد بالأعم والأغلب وقد قيل تكفي
مفارقة في صورة وهو ضعيف . التاسع تنفيج
المناط بان يبين الفارق وقد يقال العلة اما
المشترك أو المميز . والثاني باطل فيثبت
الأول ولا يكفي ان يقال محل الحكم اما المشترك

أو المميز

أو مميز الأصل لأنه لا يكثر من تبوت المحل تبوت
الحكم . ثبته قيل لا دليل على عدم علية فهو
علة قلنا لا دليل على علية فليس بعلة فيقول
كان علة لنا في القياس المأمور به قلنا هو دؤ
الطرف الثاني فيما يبطل العلية وهو ستة
الأول النقص وهو ابتداء الوصف بدون الحكم
مثل ان يقول من لم يثبت بعري أول صومه
عن النية فلا يصح فيتنقص بالبطوع قيل يقدح
وقيل لا مطلقا . وقيل في المنصوصة وقيل
حيث مانع وهو المختار قياسا على التخصيص والحام
جمع الدليلين ولأن الظن باق بخلاف ما لم يكن

٧٢